الاخرى.

٣ ـ «المساعدة في تشكيل جهاز او هيئة، من رؤساء البلديات العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤ ـ «وقف الخدمات والنشاطات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا). وبدلا من ذلك، سيتم العمل من اجل تجنيد الدعم الدولي لمشروع تحسين اوضاع اللاجئين، في اطار شبيه بمشروع مارشال الذي اقترحه رئيس وزراء اسرائيل خلال جولته الاخيرة في اوروبا» (**المصدر نفسه**).

بدوره، لم يكن الاردن بعيداً عن الاجواء التي تحركت فيها السلطات الاسرائيلية. فعلى هذا الصعيد، كشفت «هآرتس» (٢٦/٤/١٩٨٦) فيما بعد اهتمام الاردن المتزايد بما طرح، وكتبت: «يتبين من التقارير التي تناولت المحادثات التي اجراها الملك حسين في لندن ان الملك الاردني مهتم بتعيين رؤساء بلديات آخرين في المناطق [المحتلة] بدلاً من ضباط الجيش الاسرائيلي. كذلك ابدى اهتمامه بموضوع تحسين نوعية الحياة في الضفة والقطاع. كذلك يتوقع [الملك] حدوث تغييرات في القيادة الفلسطينية في المناطق [المحتلة] بهدف تجديد مبادرته السلمية». ومضت هآرتس: «ان الاردن يبدي مزيداً من الاهتمام والاستعداد للتعاون مع اسرائيل، ومع اوساط اميركية تبدي استعدادها للاستثمار في مشاريع كبيرة في الضفة الغربية» (**هآرتس**، ٢٦/٤/١٩٨٦). ومن جهة اخرى، قال مصدر سياسي رفيع المستوى ان الاردن وافق، في الاتصالات التي أجريت معه، على التعاون مع مستثمرين لاقامة مشاريع جديدة في الضفة الغربية تعزز مكانته فيها. واضاف المصدر، ان اسرائيل والاردن تجريان اتصالات دائمة وقوية، عبر اوساط اميركية، بهدف تعزيز مكانة الاردن هناك (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٨٦).

وكان منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة كشف النقاب عن اعطاء السلطات الاردنية موافقتها لبعض العائلات في الضفة الغربية، للتفاوض مع السلطات الاسرائيلية، حول اقامة بنك عربي في الضفة الغربية، كجزء من التعاون الاسرائيلي ـ الاردني لتحسين شروط المعيشة في هذه المناطق. واوضح المنسق، في سياق حديثه، المفهوم الاسرائيلي لتحسين شروط المعيشة وقال: «انه منذ رفع القيود عن ادخال العملات الاجنبية عبر الجسور [المفتوحة] يدخل الى المناطق المحتلة، يومياً، ما يعادل مليون دولار اميركي». واقترح المنسق على الاردن، حل مشاكل تقع ضمن مسؤوليات السلطات الاسرائيلية، مثل حل مشكلة ازمة مياه الشرب في غزة. واكثر من ذلك، فقد طالب، المنسق الاردن بتمويل مشروع توطين الفلسطينيين الذي هو خطة اسرائيلية (**الطليعة** القدس، ١٦/١/١٩٨٦).

وفي اواسط آذار (مارس) ١٩٨٦، توجه منسق النشاطات الى الولايات المتحدة الاميركية للتباحث مع المسؤولين هناك في حجم الاموال التي ستقدمها واشنطن، من اجل «التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة» والتي لا بد منها لانجاح مخطط توسيع الصلاحيات في البلديات الذي اعلن عنه شمعون بيرس (**البيادر السياسي**، ٢٢/٣/١٩٨٦).

وفي خطوة وصفت بانها عملية اكدها التلفزيون الاسرائيلي (٢٥/٢/١٩٨٦)، أعطت سلطات الاحتلال موافقتها على انشاء مؤسسة مالية للاستثمار في الضفة الغربية. وذكر التلفزيون ان عائلتي كرسوع وكنعان، اضافة الى عشرين من رجال الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتولون تمويل المشروع الاستثماري. وتم تقديم كفالة مالية من بنوك اوروبية مقابل الاموال التي ستودع في المؤسسة المالية، بدلاً من ايداع اموال للكفالة، حسب ما هو متبع في نظام المصارف (**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨٦).

غير ان ظافر المصري سقط مبكراً برصاصات اغتالته صبيحة الثاني من آذار (مارس) ١٩٨٦، بينما كان متوجهاً الى عمله في مبنى بلدية نابلس. واعلنت منظمتان فلسطينيتان مسؤوليتهما عن عملية الاغتيال.

وبغض النظر عن المواقف الفلسطينية من العملية ونتائجها، الا انه يمكن القول ان المصري لم يُعطَ اي فرصة عملية لاثبات ما اذا كان قادراً، فعلياً، على تنفيذ وعوده بحل مشكلة الخدمات ام لا، كما أعلن بعد توليه رئاسة البلدية، حيث كان يأمل في ان يحقق انجازات في مجالات حل مشكلات الكهرباء والمياه